

<https://www.youtube.com/watch?v=6oEwsk1O568>

[http://www.2m.ma/Infos/node\\_3767/2015/node\\_92363/24](http://www.2m.ma/Infos/node_3767/2015/node_92363/24)

<http://www.2m.ma/Infos>

<http://www.alaoula.ma/infos.php?lang=ar> أخبار الظهرية ليوم 24 فبراير 2015

<http://www.alaoula.ma/infos.php?lang=ar> الأخبار الرئيسية 24 فبراير 2015



الثلاثاء 24 فبراير، 2015

## اجتماع لجنة القيادة للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل



قال وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية السيد عبد السلام الصديقي، يوم الثلاثاء بالرباط، إن تفعيل الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، التي ترسم الخطوط العريضة لمعالجة إشكالية التشغيل بالمغرب، يتطلب انخراط كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وأوضح السيد الصديقي، خلال ترؤسه اجتماع لجنة القيادة للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، في إطار مسار التشاور والتحضير من أجل بلورة استراتيجية جديدة انطلقت مرحلة صياغتها منذ يونيو 2014، أن إشكالية التشغيل لا ترتبط بالعمل الحكومي فقط بل تعد مشكلا مجتمعا يتطلب انخراط أرباب العمل والسلطات المحلية، خاصة من خلال تفعيل المجالس الجهوية.

وشدد الوزير في هذا السياق على أهمية إعطاء البعد الجهوي لإشكالية التشغيل، مشيرا إلى أن تجارب السياسات المجالية في مجال التشغيل أعطت أكلها ومن شأن توسيعها على الصعيد الوطني أن يساهم في إرساء دينامية على هذا المستوى.

وتطرق الوزير إلى التباين بين العرض والطلب في مجال التشغيل، وكذا بين النمو الديمغرافي وفرص الشغل، مؤكدا على أن معالجة إشكالية التشغيل، باعتبارها مشروعا مجتمعيا يدخل في إطار التوجهات الكبرى للمغرب، تمر بالضرورة عبر إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وبعد ان أبرز في هذا الصدد أن الأمل معقود على المجلس الأعلى للتعليم بغية الإسهام في تحسين الملاءمة بين جودة التكوين وسوق الشغل، ركز السيد الصديقي على أهمية إصلاح الوساطة والحكمة وكذا تقوية وتوسيع دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات فضلا عن إصلاح الوكالات الخاصة، مذكرا بالمجهود الذي تم في سبيل التشخيص الموضوعي لوضعية التشغيل بالمغرب

وأضاف أن هذا اللقاء، الذي يعد الأخير في إطار الإعداد للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، تنويع لاشتغال تشاركي مع كافة القطاعات الحكومية المعنية والفرقاء الاجتماعيين، مسجلا أن المغرب يطمح، في أفق سنة 2025، إلى إحداث 200.000 منصب شغل سنويا.

وتم خلال هذا الاجتماع تقديم الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، التي تتركز حول أربعة محاور تهم إنعاش وإحداث فرص الشغل، واثمين الرأسمال البشري، وتعزيز السياسات النشيطة للتشغيل، وكذا تحسين حكمة سوق الشغل. كما تعتمد الاستراتيجية مقاربة جديدة لسياسة التشغيل تهدف لتجاوز المقاربات التقليدية للسياسات النشيطة لسوق الشغل ومسألة البطالة.

وتهدف الاستراتيجية الجديدة الى وضع مسألة التشغيل في صلب السياسات العمومية، وتعتمد على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمالية والنقدية والمؤسساتية، كما تأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة، خاصة المرأة والشباب.

وتتضمن الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل مجموعة من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط، كما تتوفر على أجندة تشاورية تبتدئ سنة 2015 إلى غاية 2025، في أفق تيسير الإدماج والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتنافسية البلاد.

وقد اعتمدت عملية بلورة الاستراتيجية على مقاربة تشاركية مفتوحة شارك فيها الفرقاء الاجتماعيون ومختلف القطاعات الوزارية، إذ تشكل الاستراتيجية انخراطا جماعيا وإراديا لكافة المتدخلين.

وتتوخى الاستراتيجية، الموضوعية تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الحكومة، وفي إطار التعاون مع منظمة العمل الدولية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، بالأساس توفير شروط التعبئة وإدماج الرأسمال البشري في سياق عملية خلق الثروة والمساهمة في تنميط التحول الديمغرافي للبلاد، وتقوية والمحافظة على الانسجام والالتقائية للسياسات الماكرواقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير حجم التشغيل والعمل على جودته، والاعتماد على الشراكة ومساهمة القوى الحية للبلاد، خاصة القطاع العمومي والإدارات المركزية والجماعات الترابية والمشغلين والعمال المأجورين وغير المأجورين من خلال المنظمات المهنية والمركزيات النقابية.

(ومع-2015/02/24)



## مستجدات

# الرباط 24 فبراير 2015 : الإستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل: اجتماع لجنة القيادة

ترأس السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية يوم الثلاثاء 24 فبراير 2015 بالرباط اجتماع اللجنة الثلاثية لقيادة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في إطار مسار التشاور والتحضير من أجل بلورة إستراتيجية جديدة انطلق التحضير لها منذ شهر يوليوز 2014.

تضم اللجنة، التي يرأسها وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، في عضويتها السادة الكتاب العامون لمختلف القطاعات الوزارية وممثلين عن الفرقاء الاجتماعيين مركزيات نقابية وممثلي اتحاد المقاولات بالمغرب.

ولقد تم تخصيص هذا اللقاء التشاوري لدراسة نص الإستراتيجية الوطنية للتشغيل الجديدة والتي تعتمد مقاربة جديدة لسياسة التشغيل تهدف إلى تجاوز المقاربات التقليدية للسياسات النشيطة لسوق الشغل ومسألة البطالة.

وتهدف الإستراتيجية الجديدة إلى وضع مسألة التشغيل في صلب السياسات العمومية وتعتمد على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمالية والنقدية والمؤسسية، كما تأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة (المرأة والشباب على وجه الخصوص).

ولقد اعتمدت عملية بلورة الإستراتيجية الجديدة على مقاربة تشاركية مفتوحة شارك فيها الفرقاء الاجتماعيين ومختلف القطاعات الوزارية. وهكذا تم تأسيس لجنة تقنية ثلاثية مكنت من إغناء وتتبع عملية بلورة الإستراتيجية للتشغيل الجديدة.

تشكل الإستراتيجية الوطنية للتشغيل الجديدة، أولا وقبل كل شيء، انخراطا جماعيا وإراديا لكل المتدخلين على أن الإستراتيجية ذاتها وضعت تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الحكومة حتى تتمكن من الحرص على :

- خلق شروط التعبئة وإدماج الرأس مال البشري في سياق عملية خلق الثروة والمساهمة في تنميط التحول الديمغرافي للبلاد،
- تقوية والمحافظة على الانسجام والالتقائية للسياسات الماكرو اقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير حجم التشغيل والعمل على تطوير جودته.
- الاعتماد على الشراكة ومساهمة القوى الحية للبلاد خاصة القطاع العمومي والإدارات المركزية والجماعات الترابية والمشغلين والعمال الأجورين والعمال غير الأجورين من خلال المنظمات المهنية والمركزيات النقابية.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية للتشغيل الجديدة مجموعة من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل كما تتوفر على أجنحة تشاورية تبتدى سنة 2015 إلى غاية 2025. ويبقى الهدف الأسمى للإصلاحات التي تحملها هذه الإستراتيجية تيسير الإدماج والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتنافسية البلاد.

## رفع تحدي رهانات الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل يتم في إطار مقاربة تشاركية وشمولية ومتعددة الأبعاد (تقرير)

و.م.ع

24.02.2015

13h00

الرباط /24 فبراير 2015/ومع/ تتمثل الرهانات الأساسية للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل في المغرب، التي تم تقديمها اليوم الثلاثاء بالرباط ، في إطار اجتماع لجنة القيادة، في رسم خطوط واضحة وشمولية ومتعددة الأبعاد، تسعى للتدخل على مستوى مختلف رافعات التشغيل وتطمح لتجاوز الاقتصار على السياسات النشيطة التقليدية لهذه السوق فضلا عن إشكالية الإدماج الأول لحاملي الشهادات .

ويخلص التقرير العام المتعلق بالدراسة التشخيصية حول وضعية التشغيل في المغرب، تمهيدا لصياغة الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، إلى أن رفع تحدي التشغيل يتم في إطار مقاربة تشاركية تحدث قطيعة مع المقاربات القطاعية التي سادت حتى الآن، إذ يصبح دور كل فاعل ضروريا لدينامية التشغيل، دون أن يكون وحده كافيا لإنجاح هذه الدينامية .

وينص التقرير التشخيصي على ضرورة اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإصلاحات، وذلك على ضوء التحديات المتعددة ورهانات حكمة سوق الشغل والتشغيل .

وتهم هذه الإصلاحات بالأساس تحسين الإطار الماكرو اقتصادي ومناخ الاستثمار للرفع من حجم وجودة مناصب الشغل المتاحة، واعتبار أفضل للتشغيل في السياسات القطاعية، وتحسين حكمة سوق الشغل من خلال تقوية المؤسسات المكلفة بسياسات التشغيل، وذلك بإحداث آليات فعالة للتنسيق على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ومن خلال توفير الأدوات المناسبة للحكمة الجيدة، فضلا عن تعبئة الموارد البشرية والمالية الملائمة .

ويؤكد التقرير على أن معالجة قضايا التشغيل بالمغرب يتطلب تطوير مفهوم العمل العمومي لفائدة التشغيل. إذ ينبغي، وعند بلورة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، اعتبار مسألة التشغيل "مسألة أقيية ومعقدة ."

ويعرف سوق الشغل بالمغرب تطورا لعدد السكان النشيطين المشتغلين (15 سنة فما فوق) خلال السنوات الأخيرة، بزيادة 1,4 بالمائة ما بين سنتي 2000 و2012. وتبلغ نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة المشتغلة حوالي 26 بالمائة. وانخفضت حصة الشباب (15 - 24 سنة) في التشغيل من 25,2 بالمائة إلى 16,4 بالمائة (2012)2-000، ويرجع ذلك إلى الاستمرار في الدراسة وصعوبة إدماج الشباب الوافدين على سوق الشغل، وفق التقرير .

غير أن معدل النشاط بالمغرب يظل من أدنى المعدلات في العالم، حسب التقرير الذي يرجع ذلك إلى ضعف مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، كما أن الإدماج في سوق الشغل متفاوت جدا حسب السن والنوع، ومكان الإقامة والجهات وكذا مستوى التأهيل. كما تشكل جودة مناصب الشغل، يضيف التقرير، تحديا كبيرا، خاصة بالنسبة للشباب والنساء والعمال القرويين من غير حاملي الشهادات، "إذ وعلى الرغم من الدينامية التي يعرفها المغرب، فإنه مازال عاجزا عن تلبية الطلب على العمل اللائق".

ويبرز تشخيص وضعية التشغيل عددا من التحديات على مستوى حكمة سوق العمل، تهم بالأساس محدودية القوانين وجهاز تفتيش الشغل، وفعالية آليات الحوار الاجتماعي، وضعف تغطية وتنسيق برامج التشغيل، فضلا عن ضرورة تعميم تغطية نظام الوساطة العمومية، من خلال الدور الإيجابي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات .

كما تهم التحديات المرتبطة بالحكمة ، يضيف التقرير، ضرورة توفير تمويل كاف لصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وتطوير نظام شامل للمعلومات والتتبع والتقييم، وتعزيز نظام الوساطة الخاصة، وتقوية التنسيق وتعزيز فاعلية هيئات المشاور الخاصة بالتشغيل، خاصة دور المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل والمجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل والتشاور والشراكة بين مختلف المتدخلين .

ح/أ/ح ت



<http://www.azzaman.com/>

## مسؤول حكومي المغرب يطمح في أفق سنة 2025 إحداث 200.000 منصب شغل سنوياً

– February 25, 2015



مسؤول حكومي المغرب يطمح في أفق سنة 2025 إحداث 200.000 منصب شغل سنوياً  
الرباط الزمان

أكد وزير مغربي إن تفعيل الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، التي ترسم الخطوط العريضة لمعالجة إشكالية التشغيل بالمغرب، يتطلب انخراط كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وقال عبد السلام الصديقي وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المغربي، خلال ترؤسه اجتماع لجنة القيادة للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، في إطار مسار التشاور والتحضير من أجل بلورة استراتيجية جديدة انطلقت مرحلة صياغتها منذ حزيران يونيه 2014، أن إشكالية التشغيل لا ترتبط بالعمل الحكومي فقط بل تعد مشكلا مجتمعيا يتطلب انخراط أرباب العمل والسلطات المحلية، خاصة من خلال تفعيل المجالس الجهوية. وشدد الوزير في هذا السياق على أهمية إعطاء البعد الجهوي لإشكالية التشغيل، مشيراً إلى أن تجارب السياسات المجالية في مجال التشغيل أعطت أكلها ومن شأن توسيعها على الصعيد الوطني أن يساهم في إرساء دينامية على هذا المستوى. وتطرق الوزير إلى التباين بين العرض والطلب في مجال التشغيل، وكذا بين النمو الديمغرافي وفرص الشغل، مؤكداً على أن معالجة إشكالية التشغيل، باعتبارها مشروعا مجتمعيا يدخل في إطار التوجهات الكبرى للمغرب، تمر بالضرورة عبر إصلاح منظومة التربية والتكوين. كما اعتبر الوزير المغربي أن الأمل معقود على المجلس الأعلى للتعليم بغية الإسهام في تحسين الملاءمة بين جودة التكوين وسوق الشغل، ركز الوزير المغربي على أهمية إصلاح

الوساطة والحكامة وكذا تقوية وتوسيع دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات فضلا عن إصلاح الوكالات الخاصة، مذكرا بالمجهود الذي تم في سبيل التشخيص الموضوعي لوضعية التشغيل بالمغرب وأضاف أن هذا اللقاء، الذي يعد الأخير في إطار الإعداد للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، تنويع لاشتغال تشاركي مع كافة القطاعات الحكومية المعنية والفرقاء الاجتماعيين، مسجلا أن المغرب يطمح، في أفق سنة 2025، إلى إحداث 200.000 منصب شغل سنويا. وتم خلال هذا الاجتماع تقديم الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، التي تتركز حول أربعة محاور تهم إنعاش وإحداث فرص الشغل، وتمكين الرأسمال البشري، وتعزيز السياسات النشيطة للتشغيل، وكذا تحسين حكامة سوق الشغل. كما تعتمد الاستراتيجية مقاربة جديدة لسياسة التشغيل تهدف لتجاوز المقاربات التقليدية للسياسات النشيطة لسوق الشغل ومسألة البطالة. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى وضع مسألة التشغيل في صلب السياسات العمومية، وتعتمد على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والمالية والنقدية والمؤسسية، كما تأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة، خاصة المرأة والشباب. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل مجموعة من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط، كما تتوفر على أجندة تشاورية تبتدئ سنة 2015 إلى غاية 2025، في أفق تيسير الإدماج والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتنافسية البلاد. وقد اعتمدت عملية بلورة الاستراتيجية على مقاربة تشاركية مفتوحة شارك فيها الفرقاء الاجتماعيون ومختلف القطاعات الوزارية، إذ تشكل الاستراتيجية انخراطا جماعيا وإراديا لكافة المتدخلين. وتتوخى الاستراتيجية، الموضوعية تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الحكومة، وفي إطار التعاون مع منظمة العمل الدولية والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، بالأساس توفير شروط التعبئة وإدماج الرأسمال البشري في سياق عملية خلق الثروة والمساهمة في تنميط التحول الديمغرافي للبلاد، وتقوية والمحافظة على الانسجام والاتقانية للسياسات الماكرو اقتصادية والاجتماعية بهدف تطوير حجم التشغيل والعمل على جودته، والاعتماد على الشراكة ومساهمة القوى الحية للبلاد، خاصة القطاع العمومي والإدارات المركزية والجماعات الترابية والمشغلين والعمال المأجورين وغير المأجورين من خلال المنظمات المهنية والمركزيات النقابية.

من جهة أخرى، تمثل الرهانات الأساسية للاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل في المغرب، التي تم تقديمها اليوم الثلاثاء بالرباط، في إطار اجتماع لجنة القيادة، في رسم خطوط واضحة وشمولية ومتعددة الأبعاد، تسعى للتدخل على مستوى مختلف رافعات التشغيل وتطمح لتجاوز الاقتصار على السياسات النشيطة التقليدية لهذه السوق فضلا عن إشكالية الإدماج الأول لحاملي الشهادات. ويخلص التقرير العام المتعلق بالدراسة التشخيصية حول وضعية التشغيل في المغرب، تمهيدا لصياغة الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، إلى أن رفع تحدي التشغيل يتم في إطار مقاربة تشاركية تحدث قطيعة مع المقاربات القطاعية التي سادت حتى الآن، إذ يصبح دور كل فاعل ضروريا لدينامية التشغيل، دون أن يكون وحده كافيا لإنجاح هذه الدينامية. وينص التقرير التشخيصي على ضرورة اعتماد السلطات العمومية مجموعة من الإصلاحات، وذلك على ضوء التحديات المتعددة ورهانات حكامة سوق الشغل والتشغيل. وتهم هذه الإصلاحات بالأساس تحسين الإطار الماكرو اقتصادي ومناخ الاستثمار للرفع من حجم وجودة مناصب الشغل المتاحة، واعتبار أفضل للتشغيل في السياسات القطاعية، وتحسين حكامة سوق الشغل من خلال تقوية المؤسسات المكلفة بسياسات التشغيل، وذلك بإحداث آليات فعالة للتنسيق على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، ومن خلال توفير الأدوات المناسبة للحكامة الجيدة، فضلا عن تعبئة الموارد البشرية والمالية الملائمة.

ويؤكد التقرير على أن معالجة قضايا التشغيل بالمغرب يتطلب تطوير مفهوم العمل العمومي لفائدة التشغيل. إذ ينبغي، وعند بلورة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، اعتبار مسألة التشغيل مسألة أفقية ومعقدة.

ويعرف سوق الشغل بالمغرب تطورا لعدد السكان النشيطين المشتغلين 15 سنة فما فوق خلال السنوات الأخيرة، بزائد 1,4 بالمائة ما بين سنتي 2000 و2012. وتبلغ نسبة النساء ضمن الساكنة النشيطة المشتغلة حوالي 26 بالمائة. وانخفضت حصة الشباب 24 15 سنة في التشغيل من 25,2 بالمائة إلى 16,4 بالمائة 2012 2000، ويرجع ذلك إلى الاستمرار في الدراسة وصعوبة إدماج الشباب الوافدين على سوق الشغل، وفق التقرير.

غير أن معدل النشاط بالمغرب يظل من أدنى المعدلات في العالم، حسب التقرير الذي يرجع ذلك إلى ضعف مشاركة الشباب والنساء في سوق الشغل، كما أن الإدماج في سوق الشغل متفاوت جدا حسب السن والنوع، ومكان الإقامة والجهات وكذا مستوى التأهيل. كما تشكل جودة مناصب الشغل، يضيف التقرير، تحديا كبيرا، خاصة بالنسبة للشباب والنساء والعمال القرويين من غير حاملي الشهادات، إذ وعلى الرغم من الدينامية التي يعرفها المغرب، فإنه مازال عاجزا عن تلبية الطلب على العمل اللائق.

ويبرز تشخيص وضعية التشغيل عددا من التحديات على مستوى حكامة سوق العمل، تهم بالأساس محدودية القوانين وجهاز تفتيش الشغل، وفعالية آليات الحوار الاجتماعي، وضعف تغطية وتنسيق برامج التشغيل، فضلا عن ضرورة تعميم تغطية نظام الوساطة العمومية، من خلال الدور الإيجابي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. كما تهم التحديات المرتبطة بالحكامة، يضيف التقرير، ضرورة توفير تمويل كاف لصندوق النهوض بتشغيل الشباب، وتطوير نظام شامل للمعلومات والتتبع والتقييم، وتعزيز نظام الوساطة الخاصة، وتقوية التنسيق وتعزيز فاعلية هيئات التشاور الخاصة بالتشغيل، خاصة دور المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل والمجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل والتشاور والشراكة بين مختلف المتدخلين.

الصادقي: الوزارة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية للتشغيل



## الصادقي: الوزارة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية للتشغيل

في أحداث القبة 11 فبراير, 2015

• **AHDATH.INFO** متابعة

- قال وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، عبد السلام الصادقي، أمس الثلاثاء بالرباط، إن وزارته بصدد وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية وطنية للتشغيل سيتم الإعلان عنها قبل متم الشهر الجاري.
- وأضاف، في معرض جوابه على سؤالين حول التشغيل، تقدم بهما الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والفريق الاشتراكي بمجلس النواب، إن هذه الاستراتيجية ستكون محط مناقشة وتبادل الآراء لأنها تهم الجميع، مشيراً إلى عدد من الإجراءات الرامية إلى النهوض بسوق الشغل.
- وقال، في هذا الصدد، إن قانون المالية لسنة 2015 تضمن إجراءين سيكلفان في المجموع غلفاً مالياً بقيمة 700 مليون درهم، يتمثل الأول في أن الدولة تأخذ على عاتقها نصيب المقاول في ما يخص التغطية الاجتماعية بالنسبة لخمس أجراء، وذلك بالنسبة لكل مقاول يتم خلقها بين سنتي 2015 و2019، فيما يهم الإجراء الثاني إصلاح نظام الإدماج في ما يتعلق بتحمل التغطية الصحية من قبل الدولة.
- وأكد الصادقي أن الوزارة تعمل على تشجيع الشباب على خلق المقاولات، مع إعادة النظر في السياسة المتبعة لحد الساعة بخصوص برنامج "مقاولتي"، كما تعكف على إصلاح عميق في مجال الوساطة في سوق الشغل، لا سيما في ما يخص الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، حتى تضطلع بدورها كاملاً.
- وأشار من جانب آخر، إلى أن معدل البطالة في صفوف الشباب حاملي الشهادات انخفض من 27 في المائة إلى 18 في المائة بفضل برامج السياسات القطاعية التي نهجتها الحكومة.



# المغرب اليوم

أكد أنّ المغرب يطمح إلى إحداث 200 ألف فرصة عمل سنويًا

## الصدّيقى يدعو المستثمرين المغاربة إلى إنجاز الاستراتيجية الوطنية للتشغيل

الثلاثاء, 24 شباط / فبراير 2015 GMT 21:50



وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصدّيقى

الدار البيضاء - ناديا أحمد

أكد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية عبد السلام الصدّيقى، أنّ تفعيل الاستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، التي ترسم الخطوط العريضة لمعالجة مشكلة البطالة في المغرب، يتطلب انخراط جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وأوضح الصديقي، خلال ترؤسه الثلاثاء، اجتماع لجنة القيادة للإستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، أنّ مشكلة البطالة لا ترتبط بالعمل الحكومي فقط بل تعد مشكلة مجتمعية تتطلب انخراط أرباب العمل والسلطات المحلية، خصوصاً من خلال تفعيل المجالس الجهوية.

وشدّد على أهمية إعطاء البعد الجهوي لمشكلة البطالة، مشيراً إلى أنّ تجارب السياسات المجالية في مجال التشغيل أعطت أكلها ومن شأن توسيعها على الصعيد الوطني أن يساهم في إرساء وتيرة على هذا المستوى.

وأشار الصديقي إلى التباين بين العرض والطلب في مجال التشغيل، وبين النمو الديمغرافي وفرص العمل، مؤكداً أنّ معالجة البطالة، باعتبارها مشروعاً مجتمعياً يدخل في إطار التوجهات الكبرى للمغرب، وتتم بالضرورة عبر إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وأبرز أنّ الأمل معقود على المجلس الأعلى للتعليم بغية الإسهام في تحسين الملاءمة بين جودة التكوين وسوق العمل، منوهاً بأهمية إصلاح الوساطة والإدارة وتقوية وتوسيع دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، فضلاً عن إصلاح الوكالات الخاصة.

ونوّه الصديقي بالمجهود الذي تم في سبيل التشخيص الموضوعي لوضعية البطالة في المغرب، مضيفاً إنّ هذا اللقاء، الذي يعد الأخير في إطار الإعداد للإستراتيجية الوطنية من أجل التشغيل، تنويع لاشتغال تشاركي مع كل القطاعات الحكومية المعنية والفرقاء الاجتماعيين، مسجلاً أنّ المغرب يطمح، في أفق العام 2025، إلى إحداث 200 ألف فرصة عمل سنوياً.



## وزارة الصديقي تبحث عن مقاربة جديدة للتشغيل

24-فبراير-2015 15:15  
هسبريس - إسماعيل عزام



تعكف وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية على مقاربة جديدة حول سياسة التشغيل، بهدف تجاوز المقاربات التقليدية للسياسات النشطة لسوق الشغل ومسألة البطالة. وقد جرى الإعلان عن هذا الهدف في اجتماع جمع صباح اليوم عبد السلام الصديقي بالكتاب العامين لمختلف القطاعات الوزارية وممثلين عن مركزيات نقابية وممثلي اتحاد المقاولات بالمغرب.

هذا اللقاء المندرج في إطار اجتماعات اللجنة الثلاثية لقيادة الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، حُصص لدراسة نص هذه الإستراتيجية التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع الخصائص في مجال الشغل والفئات المستهدفة، وهي التي جرى التحضير لها منذ شهر يوليوز 2014.

وحسب مصدر من الوزارة، فهذه الإستراتيجية وُضعت تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الحكومة حتى تتمكن من إدماج الرأسمال البشري في سياق عملية خلق الثروة. كما تتضمن هذه الإستراتيجية مجموعة من الإجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل، زيادة على توفّرها على أجندة تشاورية تبتدئ من سنة 2015 إلى غاية 2025.